



تحديث هيئات وزارة الصناعة لتقوية المؤسسات و تفعيلها



إعادة الهيكلة وتحديث الهيئات والمصالح

- إعادة توصيف وظيفة الهيئة العامة للتصنيع (تم)
- جهاز تنظيم الصناعة وحماية المستهلك (استصدار قرار جمهوري)
- تفعيل مجلس الاعتماد (استصدار قرار جمهوري)
- توحيد المعامل بالفصل والضم (تم)
- إعادة توصيف وظيفة هيئة المواصفات والجودة (تم)
- إعادة توصيف وظيفة هيئة المساحة الجيولوجية (تم)
- وتحويلها الى هيئة الثروة المعدنية
- تطوير المطابع الاميرية نشاط النشر وفنون التصميم والاخراج



تحديث الهيئة العامة للتصنيع

- التخطيط الإستراتيجي الصناعي
- التنظيم الصناعي
- وضع السياسات الصناعية
- التخطيط الإرشادي
- دراسات تمويل المشروعات
- إنشاء شركات الصناعات الإستراتيجية



- جمع المعلومات الصناعية المدققة وإصدار النشرات الدورية الخاصة بالإنتاج الصناعي الفعلي ومصادر الخامات والمنتجات الصناعية القابلة للتصدير والسجل الصناعي وتوفيرها للمستفيدين
- التحديث التلقائي للخريطة الصناعية ودليل المنتجات المصرية ونشرها على وسائط ورقية ومضغوطة وتوفيرها للمستفيدين
- وضع النظم الجديدة للإعفاءات التي تتفق مع السياسات الصناعية



- دراسات جدوي مبدئية لمشروعات مرشحة للاستثمار والترويج لها
- التنبؤ وإدارة الأزمات المتعلقة بالنشاط الصناعي
- إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي للمشروعات الصناعية
- التنسيق مع هيئة الاستثمار وإدارات المدن والمناطق الصناعية
- تحتفظ الهيئة بدورها كمدرسة في المجالات الصناعية ذات رصيد من الخبرات

التنفيذ

- تم تشكيل مجلس إدارة للهيئة
- تم إعادة صياغة وظيفة الهيئة
- تم إصدار النشرات الدورية الجديدة
- مشروع الخريطة الصناعية
- تم إتخاذ الاجراءات التنفيذية لتلافى ملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات على ميزانية الهيئة منذ ١٩٨٨ وحتى تشكيل مجلس الادارة الجديد عام ٢٠٠٠



تحديث مصلحة الكيمياء

- معامل حديثة متخصصة قطاعياً ومعتمدة دولياً في كافة مجالات الاختبار.
- ضم معامل الصناعة لرفع كفاءة الأداء.
- إضافة عشر فروع بمعدل فرع سنوياً بالمناطق الصناعية والموانئ.
- نظام معلومات واتصال إلكتروني يحقق التنسيق.



التنفيذ

تم ضم وتوحيد المعامل لرفع كفاءة الأداء عمليا.

تم تحديث ٦٠٪ من أجهزة التحليل والاختبار.

تم خفض مدة تحليل العينات من ١٥ - ٢٠ يوم إلى ٣-٥ يوم
في المتوسط



التنفيذ

- زيادة حجم العينات التي يتم تحليلها مما نتج عنه زيادة الرسوم المحصلة من ٣,٥ مليون جنيه عام ٩٩ / ٢٠٠٠ الى ٦ مليون جنيه عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١.
- انشاء معمل جديد فى ميناء دمياط ويجرى انشاء معمل بمدينة برج العرب.
- اعادة تأهيل فرع مصلحة الكيمياء بالسويس.



تحديث هيئة التوحيد القياسي

- تحديد دور الهيئة في إعداد المواصفات القياسية وتدقيق الجودة للمنتجات الصناعية
- استكمال وضع ١٤٠٠٠ مواصفة (حاليا ٤٠٠٠) لها مرجعية دولية
- انشاء مركز سلامة الغذاء لمنح المنشآت الصناعية شهادات السلامة الدولية
- إتاحة المواصفات المصرية من خلال الانترنت



- إنشاء المعهد القومي للجودة للتدريب (اعتراف دولي)
- تحقيق الاعتراف الدولي بشهادات الجودة وسلامة المنتج والمنشأ
- اعتماد معامل المعايرة دولياً
- استكمال البنية التنظيمية والتكنولوجية للمجلس الوطني للاعتماد



مشروع الـ CE Mark

- تم الاتفاق مع هيئة المواصفات البريطانية BSI على التعاون فى إصدار الـ CE Mark للمسلع الصناعية التى تتمتع بالأمان وبهذا تستوفى شرط التصدير للسوق الأوروبية. ويشمل الاتفاق :

– انشاء مركز مشترك بتكلفة ٢٠ مليون دولار:

المرحلة الأولى : استخدام المعامل البريطانية للاختبارات
١٨ شهرا
وتأهيل المعامل المصرية

المرحلة الثانية : تنفيذ ٧٠٪ من الاختبارات بالمعامل المصرية



التنفيذ

- الاتفاق على مشروع CE Mark (علامة سلامة المنتج) مع معهد المواصفات البريطاني (BSI) ينتهى شهر ديسمبر ٢٠٠٢
- الاتفاق مع FDA على تدريب الاختصاصيين على نظم سلامة الغذاء HACCP
- الاتفاق مع وزارة الزراعة الامريكية على تقديم المعونة الفنية والتدريب فى مجال سلامة الغذاء
- تم إصدار ٦٥١ مواصفة جديدة



الجديد في مجال الجودة

- بدأ اصدار شهادات امتياز جودة المنتج المصرى
- تم الاتفاق مع مؤسسات الاعتماد الدولية للاعتماد المشترك للمعامل فى مصر وكذلك لاعتماد جهات اصدار شهادات الايزو

(UK Accreditation System) UKAS

UK

(S.A. Accreditation System) SANAS

South Africa



تحديث الرقابة الصناعية

- إنشاء جهاز تنظيم الصناعة وحماية المستهلك للتأكد من الالتزام بتطبيق المواصفات وإصدار علامات الجودة وسلامة المنتج وتقييم المنتجات ووضع الضوابط التي تكفل المنافسة المشروعة وبحث الشكاوى وحل المنازعات.
- ويختص أيضا بالتفتيش على المصانع وعلى جودة انتاجها وإصدار اذون تشغيل المراحل وأوعية الضغط والمصاعد والأوناش
- كما يقوم بإنشاء معامل اختبار اداء المنتجات الصناعية



تحديث هيئة المساحة الجيولوجية

- تحويل المساحة الجيولوجية الى هيئة للاستغلال والترويج من خلال نظام مشابه لهيئة البترول
- انشاء شركات الاستغلال تحت قانون الاستثمار لسرعة بدء الانتاج
- اتاحة رصيد المعلومات الجيولوجية عالمياً من خلال الانترنت وفي المؤتمرات المترويج لها



- وضع آليات ونظم الرقابة والتفتيش على عمليات استغلال المحاجر والملاحات
- إتاحة الفرص للمستثمر الصغير والمتوسط لاستثمار الخامات ذات الاحتياطات الصغيرة والتي لا تحتاج الى تقنية عالية